Abhat Journal, Volume. 18, Issue. 1, March 2026

Abhat Journal, Faculty of Arts, Sirte University مجلة أبحاث بكلية الآداب جامعة سرت
Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/ABHAT/index

Doi : https://doi.org/10.37375/abhat.v18i1.3940

تقييم الإجراءات الرقابية لمصرف ليبيا المركزي على المصارف التجارية ومدى فاعليتها في تعزيز مستوى الأمان المصرفي

د. عبد الله محمد امهلهل
قسم التمويل والمصارف/ كلية الاقتصاد/ جامعة سرت- ليبيا
Amhlhl@su.edu.ly

أ. محمد علي عمر
قسم التمويل والمصارف/ كلية الاقتصاد/ جامعة سرت- ليبيا
Mo.abd.ha@su.edu.ly

الملخص:

تسعى الدراسة إلى تقييم الإجراءات الرقابية التي يمارسها مصرف ليبيا المركزي على المصارف التجارية بالإضافة الى التحقق من فاعليتها في تعزيز مستوى الأمان المصرفي. ولتحقيق هذا الغرض اعتمد الباحثان المنهج الاستنباطي في تصميم خطة الدارسة وفرضياتها، كما وُظِف في إجرائها المنهج الإجرائي القائم على استراتيجية المسح الميداني، وتمّ جمع بياناتها عن طريق نموذج استبيان مُعدّ لذلك وتوزيعه على كل المصارف التجارية الليبية. وخلُصت النتائج إلى أنّ المصارف التجارية المبحوثة تلتزم وتتلقى إجراءات رقابية مكتبية وميدانية صادرة عن المصرف المركزي، وكانت النتائج مهمة إحصائيًا. كما أظهرت نتائج الدراسة تأكيدًا مهمًا إحصائيًا على أهمية الإجراءات الرقابية للمصرف المركزي في تعزيز مستوى الأمان المصرفي لدى المصارف التجارية. وأوصت الدراسة على بذل المزيد من الجهود لأجل تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات وشبكات الاتصال بالمصارف التي ستساعد المصرف المركزي في تطبيق الإجراءات الرقابية والإشرافية اللازمة على المصارف التجارية لحمايتها من المخاطر المحتملة وتعزيز مستوى الأمان المصرفي.

الكلمات المفتاحية:

الرقابة المصرفية، المصرف المركزي، الأمان المصرفي.

معلومات النشر:
تاريخ الاستلام: 2025/12/12
تاريخ القبـــول: 2026/02/26
تاريخ النشـــر: 2026/03/01

Assessing the Supervisory Procedures of the Central Bank of Libya over Commercial Banks and their Effectiveness in Enhancing the Banking Security Level

Dr. Abdullah Mohammed Amhalhal
Department of Financing and Banking, Faculty of Economics – Sirte University – Libya
Amhlhl@su.edu.ly

Mr. Mohammed Ali Omar
Department of Financing and Banking, Faculty of Economics – Sirte University – Libya
Mo.abd.ha@su.edu.ly

Abstract:

This study aims to assess the supervisory procedures and oversight measures implemented by the Central Bank of Libya for commercial banks, as well as to verify their effectiveness in reducing banking risks. To achieve this objective, the study adopted a deductive approach in designing the study plan and its hypotheses. The procedural approach, based on a field survey strategy, was also employed. Data was collected using a questionnaire distributed to all Libyan commercial banks. The results revealed that the surveyed commercial banks adhere to and receive both desk-based and field-based supervisory procedures issued by the Central Bank. These results were statistically significant. Furthermore, the study's findings strongly suggest the importance of the Central Bank's supervisory procedures for commercial banks in mitigating various banking risks. The study recommended further efforts to develop the information technology infrastructure and communication networks of banks, which would help the central bank implement the necessary regulatory and supervisory measures over commercial banks to protect them from potential banking risks.

Keywords:

Banking Supervision, Central Bank, Banking security.

Information:
Received: 12/12/2025
Accepted: 26/02/2026
Published: 01/03/2026

©Abhat Journal, Sirte University 2026

الإطار العام للدراسة:

1.1 المقدمة: تسعى المصارف المركزية إلى إرساء قواعد رقابة فعّالة تستند إلى أسس متينة، وتهدف إلى خلق بيئة عمل مصرفية آمنة تضمن سلامة العمل المصرفي والتدفق السليم للوحدات النقدية بين وحدات الفائض والعجز. فأي نظام مالي لا يخضع لتنظيم فعّال يُعرّض نفسه لمخاطر الازمات، وبالتالي يجب أنْ يشمل الإطار الرقابي إطارًا قانونيًا جيدًا يتضمن أحكامًا كافية للتنفيذ، ومتطلبات الشفافية والإفصاح، ويشمل أيضًا أنظمة إدارة المخاطر الفعّالة في البنوك، وأي اعتماد نهج قائم على المخاطر في الإشراف وممارسات مبادئ وآليات الحوكمة الرشيدة، واللوائح الصارمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والالتزام بالمبادئ الأخلاقية السليمة. ومن بين مهام المصرف المركزي تعزيز السيولة والملاءة المالية وحسن سير عمل النظام المالي المستقر. وبذلك يكون مسؤولًا عن ضمان كفاية رأس المال والسيولة والاستقرار في القطاع المصرفي بما يضمن حماية أموال العملاء ونشر الوعي المصرفي وتحقيق النزاهة المالية وأمن النظام المصرفي (الإمام والشمري، 2011).

للأمان المصرفي مجموعة من المؤشرات المالية والتي يشير انخفاضها إلى وجود مخاطر مالية كبيرة تواجهها البنوك مما يؤدي إلى حدوث أزمات من بينها مؤشر كفاية راس المال والربحية، ومؤشر السيولة وكفاءة الإدارة وجودة الأصول، فعندما يقوم المصرف المركزي بوضع إجراءات وسياسات رقابية فعالة للرقابة هذه المؤشرات بالمصارف التجارية والمحافظة عليها بمستويات مقبولة فإن ذلك يجعل المصارف التجارية في حالة تحوطية مستدامه ضد المخاطر المصرفية مما ينتج عنه تعزيز الأمان المصرفي بالمصارف التجارية. مما يعني في حال واجهت البنوك أي صعوبات مالية فإن شبكة الأمان المالي المتمثلة في مؤشرات الامان تحدّ من الآثار السلبية للأزمة المحتملة وانتشارها (Salih, 2023).

وعلى مر السنين بذل مصرف ليبيا المركزي جهودًا حثيثة لمواءمة إطاره التنظيمي والرقابي مع التغيرات التي تحدث في القطاع المصرفي، يسترشد مصرف ليبيا المركزي في عملية الرقابة على قانون المصارف الليبي، بالإضافة إلى المعايير الدولية كالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة التي وضعتها لجنة بازل للمعايير المصرفية الدولية. بالرغم من ذلك لاتزال هناك ثغرات قائمة من بينها عدم بذل جهود كافية لتحسين الإشراف القائم على المخاطر كخطوة تمهيدية لمواكبة المصارف العالمية. ورغم والجهود المبذولة لتعزيز الإشراف والرقابة لاتزال المصارف التجارية الليبية تواجهه الازمات وانخفاض درجة الأمان المصرفي بها.

يُفترض على المصرف المركزي الليبي، بوصفه جهة رقابية، أن يراقب القطاع المصرفي ويتدخل عند الضرورة قبل وقوع أي أزمة أو إفلاس أي مصرف، مستخدمًا صلاحياته الرقابية المكتبية والميدانية (التفتيشية) (Central bank of Libya, 2026).

ومن هنا برزت الحاجة إلى هذه الدراسة والتي تهدف إلى تقييم الإطار الإشرافي والدور الرقابي لمصرف ليبيا المركزي على المصارف التجارية الليبية ومدى فاعلية آلياته وإجراءاته في حمايتها من المخاطر المصرفية وتعزيز درجة الأمان المصرفي.

1.2 الدراسات السابقة:

حظى موضوع الدراسة باهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين بتحسين أداء الجهاز المصرفي، الا انه تجدر الإشارة الى ندرة الدراسات العربية عامة والدراسات الليبية خاصة حول إشكالية هذه الدراسة. وفيما يلي عرض لاهم الدراسات السابقة المتوفرة حول إشكالية الدراسة:

– دراسة Mahmood & Kareem (2023) بعنوان "أثر الرقابة الإشرافية للبنوك المركزية في تحفيز الائتمان المصرفي في قطاع المصارف التجارية الخاصة". تهدف الدراسة الى التحقق من الأثر الرقابي للبنوك المركزية على الأداء الائتماني للمصارف التجارية الخاصة. توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات مهمة منها أن الرقابة الإشرافية التي تقوم بها البنوك المركزية لها دور مهم في حماية الجهاز المصرفي ككل والحفاظ على المال العام والخاص في آن واحد وفق قوانينها وتعليماتها وأدواتها، وأن البنوك المركزية لديها أدواتها الخاصة التي تستطيع من خلالها التحكم بحجم الائتمان المصرفي والسيطرة عليه. وان عدم وجود خطط عميقة في تفعيل الائتمان المصرفي بنفس مستوى الخطط التي توضع لتحقيق الارباح من المصادر الاخرى مثل نافذة بيع النقد الأجنبي والتحويلات الخارجية.

– دراسة (Tingen et al, 2021) بعنوان "رقابة البنك المركزي على أعمال الائتمان للبنوك التجارية: بحث استكشافي بعد خلال جائحة كورونا". يتناول هذا البحث تحليل الرقابة الائتمانية التي يمارسها البنك المركزي على البنوك التجارية خلال جائحة كورونا بالصين. وتُظهر الدراسة أن جمع المعلومات والسياسة النقدية هما مشكلتان يواجههما البنك المركزي. ومن خلال تكنولوجيا البيانات الضخمة والسياسة النقدية، يمكن محاولة حل المشكلة من خلال انشاء مؤشر مرجعي جديد من زاويتين يهدف إلى تعزيز كفاءة ومستوى الرقابة التي يمارسها البنك المركزي بشكل فعّال. ويتمثّل قصور هذه الدراسة في عدم وجود تطبيق محدد يدعم التحليل. وإلّا

فإنّ هذه الدراسة ستكون أكثر قابلية للتطبيق في الممارسة العملية. لذلك، تحتاج هذه المشكلة إلى مزيد من الدراسة والحل.

– دراسة ميرزا ومُحَمَّد (2018) بعنوان " تقويم أدوات الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي للتحقق من استمرارية المصارف الخاصة". هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تقويم أهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي العراقي في تنفيذ وظيفة الرقابة الإشرافية للتحقق من استقرار النظام المصرفي بشكل عام وكذلك من عدم وجود ما يرفع من مخاطر التعثر والفشل المالي بالمصارف التجارية بشكل خاص، والتعرف على أهم العيوب والضعف في هذه الأدوات في الكشف المبكر عن مخاطر الاستمرارية في الوقت المناسب، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، منها ضعف الأدوات المستخدمة في أداء وظيفة الرقابة الإشرافية في الكشف عن حالات التعثر والفشل المالي في وقت مبكر وكذلك حماية النظام المالي المصرفي كما اوصت الدراسة بضرورة تطوير ومراجعة الأدوات المستخدمة في أداء وظيفة الرقابة الإشرافية بشكل يساهم في الكشف عن حالات التعثر المصرفي في الوقت المناسب.

– دراسة سالم (2018) بعنوان "الدور الرقابي للبنك المركزي اليمني على أداء النظام المصرفي اليمني". هدفت هذه الورقة إلى تسليط الضوء على موضوع الرقابة التي يمارسها البنك المركزي اليمني على أعمال البنوك، فضلاً عن معرفة مدى التزام البنوك في اليمن بتوجيهات البنك المركزي اليمني مثل إجراءات الحيطة والحذر من المخاطر المتوقعة، وذلك من خلال إجراء المقارنات ما هو مطلوب تنفيذه وما تم تنفيذه فعلياً من قبل هذه البنوك. اتبعت هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي في بناء الإطار النظري، واستخدمت أسلوب المقارنة لتقييم الأداء غير المتكافئ للبنوك المحلية في اليمن، وتوصلت الورقة إلى أن الأثر الذي أحدثه الدور الرقابي للبنك المركزي اليمني على كفاءة أداء المصارف اليمني يتمثل في التعليمات والمنشورات والقوانين المنظمة وتنمية قطاع الأعمال، إلا أنه لا يمكن اعتباره كافياً لتحسين الكفاءة لأنه يتطلب من البنك المركزي زيادة تفعيل وظيفته الرقابية من خلال الرقابة المستمرة على تلك الأعمال، بالإضافة إلى اتخاذ العقوبات المناسبة بما يتناسب مع البنك المعارض، وتجنب دخول المحاباة والوساطة للتأثير في قراراته.

– دراسة علي وآخرون (2018) بعنوان "دور البنك المركزي في تعزيز السلامة المالية للمصارف: دراسة ميدانية على بنك السودان المركزي". هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الدور الرقابي والتنظيمي للبنك المركزي في ضمان السلامة المالية للنظام المصرفي. تمثلت مشكلة الدراسة في إهمال الاهتمام بالدور التنظيمي والرقابي وأهميته كعامل أساسي في ضمان السلامة المالية للنظام المصرفي في السودان. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الظاهرة من خلال نماذج الانحدار المتعدد. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للدور التنظيمي والرقابي للبنك المركزي في ضمان وتعزيز السلامة المالية للنظام المصرفي السوداني. أوصت الدراسة بأهمية قيام بنك السودان المركزي بعمل برنامج إصلاحي للبنوك المتعثرة، وتعزيز الدور التنظيمي للعب دور فعال في ضمان السلامة المالية للنظام المصرفي، وزيادة عدد الزيارات التفتيشية على البنوك التجارية من أجل تعزيز التزامها.

– دراسة حسين واسماعيل (2019) بعنوان " الدور الاشرافي للبنك المركزي في حماية المصارف التجارية، بحث تطبيقي في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل". هدفت الدارسة الى التحقق من مدى مساهمة البنك المركزي (بدوره الرقابي والتنظيمي) في معالجة حالة تعثر المصارف التجارية في العراق باتخاذ الإجراءات المناسبة سواء قبل الوصاية أو بعدها. وتوصّلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها: تأخر البنك المركزي العراقي في إصدار قراره بوضع الوصاية على المصارف بالرغم من وجود مؤشرات تدل على تعرضها للمخاطر مما يتسبب في تزايد الخسائر وتفاقم الأزمات التي يمكن ان تتعرض لها هذه المصارف. ومن ثم أوصت الدراسة بضرورة الإسراع في إصدار قرار البنك المركزي العراقي بفرض الوصاية على المصارف في حال اكتشاف بداية نشوء مخاطر كبيرة او بوادر حدوث أزمة مالية للمصارف وذلك بهدف معالجة الوضع قبل تفاقمه.

التعليق على الدراسات السابقة: من المراجعة والمسح النظري للدراسات السابقة يمكن القول إنّ الدراسة الحالية تتشابه مع بعض الدراسات السابقة في المجال الخاص بالدراسة والمتعلق بالمتغير المستقل وهو الإجراءات الرقابية للمصرف المركزي على المصارف التجارية، وإنْ كانت معالجة الدراسات السابقة للمجال نفسه يختلف عن معالجة الدراسة الحالية بسبب اختلاف المنهجية المتبعة وطرق قياس متغيرات الدراسة بالإضافة إلى اختلاف البيئة الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي أجريت عليها معظم تلك الدراسات. وتجدر الإشارة إلى أنّه هذه الدراسة ركزت على إشكالية اصيلة وهي مدى فاعلية الإجراءات الرقابية للمصرف المركزي في تعزيز الأمان المصرفي لدى المصارف التجارية، ويؤكد الباحثان في هذا الشأن عدم وجود اية دراسات أو

أبحاث سابقة حول هذا الموضوع بعينه. اي بمعنى انها لم ينحصر مجال هذه الدراسة في الجانب الوصفي المتعلق بتحليل واقع ممارسات الإجراءات الرقابية للمصرف المركزي على المصارف التجارية فقط بل تعداه ليشمل تحليل تفسيري. وهذا يُعدّ جانب الاصالة العلمية في هذه الدراسة ويميزها عن بقية الدراسات السابقة بانفرادها بهذا التحقيق الوصفي والتفسيري حول موضوع مهم يهتم به القطاع المصرفي ككل وهو فاعلية إجراءات وآليات الرقابة المصرفية في تعزيز مستوى الأمان المصرفي. وبالتالي فان هذا الجهد البحثي يُعدّ دراسة مرجعية في بيئة العمل المصرفي في ليبيا. وتجدر الاشارة – عموما – الى ان مراجعة الجهود البحثية السابقة قد أفاد الباحثان كثيرًا وساهم في تصميم وتطوير الإطار العام لخطة الدراسة وبناء الاطار النظري الفلسفي لإشكالية الدراسة ومتغيراتها وصياغة الفرضيات الملائمة لتساؤلات الدراسة، بالإضافة إلى سرعة الوصول إلى أهم المراجع العلمية، والتعرّف على طبيعة البيانات اللازمة للدراسة والإدارة المناسبة لجمعها لتحقيق أهداف الدراسة.

1.3 مشكلة الدراسة: يمثّل المصرف المركزي السلطة النقدية الأعلى في الدولة المسئولة عن إصدار النقد وإدارة عرضه من خلال تنفيذ السياسة النقدية للدولة وذلك للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، حيث وظيفته الأساسية هي إدارة وتنظيم أنشطة المصارف التجارية والإشراف والرقابة عليها، فهو المسؤول عن إدارة وتوجيه الائتمان للمحافظة على الاستقرار النقدي، وتقديم الخدمات المصرفية والقروض لها باعتباره مصرف المصارف، وعادة ما يعمل كوكيل عن الدولة في تنفيذ بعض المعاملات والصفقات الدولية وما يكون مسؤول أيضًا عن وضع السياسة الاقتصادية العامة للدولة. كما تلعب المصارف المركزية دورًا حاسمًا في الإشراف على القطاع المصرفي، وتضع وتنفذ اللوائح الاحترازية، بما في ذلك متطلبات كفاية رأس المال ومعايير إدارة المخاطر، لمنع المخاطرة المفرطة من قبل المصارف بالإضافة الى تنظيم السياسة الائتمانية والرقابة والاشراف عليها في إطار السياسة العامة للدولة، لضمان استقرار القطاع المصرفي وسلامته وإدارة شؤونه بطرق لا تتعارض مع المصلحة العامة (الحلاق، 2016).

وفي ليبيا يُعدّ مصرف ليبيا المركزي الجهة المسؤولة عن الرقابة المصرفية، وهو يُعرّفها بأنّها ‘‘واحدة من أهم اختصاصات المصرف المركزي؛ إذ تعمل على تحقيق الاستقرار في المؤسسات المصرفية وضمان سلامة مراكزها المالية ومراقبة كفاءة أدائها، والمحافظة على أموال المودعين وحقوق المساهمين، كما أن المصرف المركزي أصدر في 2024 دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الذي يضع معايير إلزامية للمصارف في مجال الشفافية والمساءلة والإفصاح (مصرف ليبيا المركزي، 2024). وبناء على ذلك فإنّ الباحثان يرى أنّ هناك ضرورة ملحة لدراسة وتقييم الإجراءات الرقابية للمصرف المركزي الليبي على المصارف التجارية وفاعليتها في تعزيز مستوى الأمان المصرفي وذلك لان القطاع المصرفي الليبي يعد عينة من الدول النامية ولأنّ هذا القطاع ظل صامدًا بثبات طيلة الخمسة عشر عامًا الماضية رغم ما شهدته الدولة الليبية من تقلبات استثنائية صعبة في الظروف السياسية والاقتصادية. وللوصول الي تحديد واضح لأبعاد اشكالية الدراسة فقد تمّ حصرها في عدد من التساؤلات على النحو الآتي:

– ما طبيعة ونوع الإجراءات الرقابية بالمصرف المركزي وماهية الأمان المصرفي ومؤشراته؟

– ما هو واقع الإجراءات الرقابية التي يمارسها المصرف المركزي على المصارف التجارية؟

– ما مدى فاعلية الإجراءات الرقابية للمصرف المركزي على المصارف التجارية في تعزيز مستوى الأمان المصرفي ؟

1.4 أهداف الدراسة: بناء على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها فإنّ هذه الدراسة تسعى لتحقيق الأهداف الآتية:

– بيان ماهية إجراءات الرقابة بالمصرف المركزي على المصارف التجارية وماهية الأمان المصرفي ومؤشراته.

– تقييم واقع الإجراءات الرقابية التي يمارسها مصرف ليبيا المركزي على المصارف التجارية.

– التحقق من مدى فاعلية الإجراءات الرقابية للمصرف المركزي على المصارف التجارية في تعزيز مستوى الأمان المصرفي.

1.5 فرضيات الدراسة: بناء على إشكالية الدراسة ومراجعة الدراسات السابقة تمّ تطوير وصياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: يمارس مصرف ليبيا المركزي إجراءات رقابية (مكتبية وميدانية) على المصارف التجارية (عينة الدراسة).

الفرضية الثانية: تساهم الإجراءات الرقابية لمصرف ليبيا المركزي بفاعلية في تعزيز مستوى الأمان المصرفي لدى المصارف التجارية (عينة الدراسة).

1.6 أهمية الدراسة: تُعدّ الدراسة ذات أهمية جادة كونها تتناول اشكالية بحثية أصيلة ومهمة تتعلق بالجهاز المصرفي ككل وهو دراسة

الدور الرقابي للمصرف المركزي في تعزيز الأمان المصرفي بالمصارف التجارية. وبالتالي فان الدراسة تسعى لتقديم نتائج علمية موثوقة مبنية على دراسة ميدانية تستند على تحقيق موضوعي يمكن الاعتماد عليه في تشخيص واقع وطبيعة الإجراءات الرقابية بالمصرف المركزي والبحث عن أي قصور فيها وايجاد حلول لها واتخاذ قرارات كفيلة تناسب ظروف المؤسسات المصرفية (عينة الدراسة). وبذلك فإنها تعد اضافة علمية ومرجعية للدراسات العلمية المستقبلية في هذا الموضوع ، خاصة إذا علمنا أنّ هذه الدراسة تُعدّ من الدراسات الأولى في بيئة الأعمال الليبية (حسب علم الباحثان) التي تتناول الدور الرقابي لمصرف ليبيا المركزي في تعزيز مستوى الحيطة والأمان المصرفي بالمصارف التجارية، بالتالي فإن النتائج والتوصيات التي ستقدمها هذه الدراسة سيكون لها فائدة واهتمام خاص من قبل متخذي القرار في المصارف الليبية محل الدراسة ويمكن أن تساعدهم على فهم واقع وطبيعة الإجراءات الرقابية للمصرف المركزي ومعرفة دورها في تعزيز مستوى الامان والحيطة والحذر من المخاطر المصرفية المحتملة واقتراح حلول وتوصيات لمعالجتها.

(2) الإطار النظري للدراسة:

2.1 تعريف الرقابة المصرفية وأهميتها: مجموعة من الإجراءات والأساليب التي يتبعها المصرف المركزي للتأكد من ان المصارف تعمل وفق القوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات الإشرافية الصادرة عنه لتقويم الأداء ولمنع أي تصرفات غير رشيدة وذلك للحفاظ على سلامة المركز المالي لهذه المؤسسات وبناء جهاز مصرفي سليم. ويمكن عرض أهمية الرقابة المصرفية على النحو التالي (الربيعي وشكير، 2017):- تُعدّ الرقابة المصرفية نشاطًا مكملًا لأنشطة المؤسسات المالية لأنّه وبدون الرقابة والإشراف تنحرف المصارف عن تنفيذ أهدافها، أي أنّها تعتبر عامل لتقويم الأداء، وذلك من خلال الإشراف والرقابة على تنفيذ الخطط الموضوعة من قبل المصارف.

- تعمل على توفير الحماية والضمان لأموال الودائع.
- تعمل على توجيه الاستثمارات نحو مشاريع التنمية الاقتصادية.
- تعمل على دراسة وتقييم استثمارات وموجودات المصارف وتحديد درجة مخاطرها ومن ثم الحد من وقع تلك المخاطر.
- تجعل الخدمات التي تقدمها المصارف لعملائها أكثر دقة وسرعة.
- تُعدّ عامل لجذب عدد أكبر من العملاء كونها تعمل على رفع مستوى الشفافية والسرية التامة ومن ثم زيادة ثقة العملاء.

2.2 إجراءات الرقابة للمصرف المركزي على المصارف التجارية:

تنقسم الإجراءات الرقابية التي يقوم بها مصرف ليبيا المركزي على المصارف إلى مجموعتين هما:

أولًا : الرقابة المكتبية: هي وسيلة للرقابة الاحترازية تعتمد على تحليل البيانات والإحصاءات التي تقدم بشكل دوري من قبل المصارف للمصرف المركزي، وذلك باستخدام تحليل النسب المالية وخاصة في المجالات الرئيسية منها كفاية راس المال، الربحية، السيولة، جودة الأصول، جودة الإدارة، هذه العملية تعتمد على دقة البيانات والإحصاءات المقدمة من قبل المصارف وعلى درجة المهارة في تحليل هذه العوامل، في أفضل الحالات يمكن أنْ تعمل الرقابة المكتبية كنظام للإنذار المبكر، حتى تستطيع الرقابة قياس المخاطر يجب أنْ تجمع معلومات تتعلق بمحفظة المصرف الائتمانية، عن الأصول المتعثرة والمتأخرة، وعن وضع أو رصيد العملة الأجنبية، وكذلك معلومات عن الالتزامات خارج الميزانية، ومن مهامها أيضًا مراجعة تقارير المدقق الخارجي. (الوائلي والزبيدي، 2020). ويمكن تحديد بعض البيانات أو الإحصاءات أو التقارير التي يطلبها المصرف المركزي من المصارف ليتم تحليلها مكتبيًا في الآتي (Moenjak, 2014) (Greuning & IMF, 2015) (Bratanovic, 2009):

- بيانات أو تقارير دورية عن الأصول والخصوم.
- بيان عن الأنشطة خارج الميزانية.
- بيان دوري عن نتاج العمليات.
- بيانات عن محفظة القروض مع تقديم تقرير عن الائتمان المتضرر (ضعيف الجودة).
- تقارير عن السياسات الإدارية المتبعة.
- وضع سقوف أو تحديد درجة تقبل أو تحمل المصرف للمخاطر.
- تحديد الحد الأدنى لنسب السيولة لتتم مراقبتها بصفة دورية، وأساليب إدارة مخاطرها.
- تحديد الحد الأدنى لكفاية رأس المال.
- تقديم مؤشرات لقياس الربحية ومدى حساسيتها للمخاطر لتتم مراقبتها بصفة دورية.
- يطلب المصرف المركزي من المصارف اعتماد أساليب نوعية ومؤشرات كمية لقياس جودة الأصول وفقا للمعايير الدولية.
- وضع حدود لتركز مصادر التمويل والائتمان.
- يطرح المصرف المركزي استبيان لجمع البيانات الكمية والنوعية وتحليل المستندات الداعمة لتقييم أوجه القصور في إدارة المخاطر ومدى فعالية تطبيق الضوابط الداخلية.

– وضع سياسات وعمليات مُلائمة لتقييم المخاطر الأخرى غير المعالجة مباشرة وفقا لمبادئ إدارة المخاطر مثل مخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية.

– يضع المصرف المركزي معايير تتعلق بمخاطر الائتمان والسوق والسيولة في سجل المصرف، ومخاطر التشغيل، ويطلب قياس وتقييم هذه المخاطر باستخدام المؤشرات الكمية والنوعية (على سبيل مثال: النسب المالية، فجوة أسعار الفائدة أو الائتمان)

– إنّ البنوك ملزمة بتقديم مجموعة كاملة من الإحصاءات للرقابة من قبل المصرف المركزي، منها مراكز الصرف الأجنبي اليومية، والمقاصة الليلية، ونمو الودائع/القروض الأسبوعية والشهرية، إلى الميزانيات العمومية الفصلية والسنوية وبيانات الأرباح والخسائر. ومن هذه الإحصاءات، تراقب السلطات التنظيمية أداء البنوك ومدى امتثالها للقواعد.

ثانيًا: الرقابة الميدانية: وفيها يزور مسؤولو المصرف المركزي المؤسسة المالية لإجراء مراجعة مفصلة للتأكد من صحة البيانات التي تقدمها المصارف بصورة دورية للمصرف المركزي، تركز الرقابة الميدانية على المراجعة الشاملة للمخاطر وللوضع المالي للمصرف، يتحدد الوضع المالي للمصرف باستخدام مجموعة من العوامل الرئيسية، والأكثر شيوعا هو استخدام نموذج CAMELS الذي يقيم كفاءة رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، الأرباح، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق. وكذلك نموذج CACS الذي يقيم كفاءة رأس المال، جودة الأصول، بالإضافة إلى مراقبة مدى الامتثال للوائح والقوانين ورقابة أنظمة المصرف. وبالتركيز أيضًا على كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة والضوابط الداخلية واستراتيجيات إدارة المخاطر، مدى كفاءة سياسات المصرف، والتحقق من السلامة العامة للمصرف والقدرة على الوفاء بالالتزامات، التحقق من الممارسات الخاطئة مثل عمليات غسيل الأموال، المعاملات بين المصرف والفروع او الشركات التابعة لها، مدى تعرض المصرف للمخاطر الناشئة عن الأنشطة خارج الميزانية (الوائلي والزبيدي، 2020).

وبشكل عام تتضمن عملية الفحص فحصًا متكررًا في الموقع لعمليات المصرف للتأكد من أن المصرف يعمل بطريقة سليمة، وتحديد دقة التقارير المالية المقدمة إلى الهيئة التنظيمية والجمهور والتأكد من الامتثال للقانون واللوائح. تُجرى عمليات فحص البنوك عادةً على أساس مفاجئ (دون إشعار مسبق للمصرف المعني) وعشوائيًا، إما على فروع مختارة أو جوانب من عمليات المصرف. يمكن أن يكون الفحص إما تفتيشًا روتينيًا أو تحقيقًا خاصًا متعمقًا للكشف عن الاحتيال أو التعرض للمخاطر. حيث يمكن حصر بعض الخطوات التي يقوم بها المصرف المركزي للرقابة على المصارف وتقييمها ميدانيا كالآتي (Moenjak, 2014) (Greuning & Bratanovic, 2009) (World bank, 1990) :

– مقابلة إدارة المصرف.

– فحص السياسات والإجراءات المكتوبة للمصرف.

– تحديد مدى اتباع السياسات والإجراءات فعلياً.

– تقييم مدى كفاية رأس مال المصرف.

– التحقق من كفاية السجلات المحاسبية.

– التحقق من جودة الإدارة.

– التحقق من الامتثال للوائح والقوانين.

– التحقق من جودة الأصول.

– تقييم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته.

– التحقق ميدانيا من نسبة الربحية.

– التحقق من مخاطر غسيل الأموال.

– التحقق من درجة السيولة والأساليب المستخدمة لتقييم ذلك.

– التحقق من درجة المخاطر وعدم تجاوزها للحدود المقبولة.

2.3 الأساليب الرقابية بالمصارف المركزية: تستخدم البنوك المركزية مجموعة واسعة من الأدوات والاساليب لمراقبة وتنظيم أنشطة المصارف وضمان عملها بطريقة آمنة وسليمة وامتثالها للقوانين واللوائح ذات الصلة (مُحَمَّد جواد وعطا، 2019):

– **التحكم في سعر إعادة الخصم**: هو السعر الذي يتقاضاه المصرف المركزي على القروض الممنوحة للمصارف أو عند خصم الأوراق التجارية، يستخدم المصرف المركزي هذه الأداة للرقابة على الائتمان حيث يرفع المصرف المركزي هذا السعر عندما يريد قبض او تخفيض حجم الائتمان وبالتالي التأثير على عرض النقود والعكس صحيح.

– **سياسة السوق المفتوحة**: هي طريقة أو أداة مباشرة يستخدمها المصرف المركزي للرقابة على السيولة وتتم من خلال شراء وبيع الأوراق المالية، كذلك يمكن استخدام هذه الأداة للرقابة على الائتمان، لأنّ بيع الأوراق المالية من قبل المصرف المركزي للمصارف يخفض عرض النقود ومن ثم التحكم في الائتمان وضبطه عند المستوى الذي يريده المصرف المركزي.

– **الاحتياطي القانوني**: هو الاحتفاظ بنسبة من الودائع لدى المصرف المركزي وعدم استخدامها للإقراض، هذه النسبة قابلة للارتفاع

والانخفاض من قبل المصرف المركزي كأداة للرقابة، مثلا رفع النسبة يعني الاحتفاظ بودائع أكبر كاحتياطي وعدم استخدامها ومن ثم انخفاض حجم الائتمان حيث ذلك يرفع من درجة أمان المصرف.

– **نسبة تغطية السيولة:** هي نسبة الأصول السائلة عالية الجودة إلى التدفقات النقدية الخارجة، وهي تقيس قدرة المصرف على سداد التزاماته قصيرة الأجل، حيث يطلب المصرف المركزي من المصارف التجارية الحفاظ على مستويات كافية من الأصول السائلة لمواجهة التزاماتها ولتفادي مخاطر السيولة.

– **نسبة رأس المال إلى الودائع:** كتعليمات تصدر من المصرف المركزي بعدم انخفاض راس مال المصرف بالنسبة لحجم الودائع الكلي، وبذلك يكون على المصرف أما التوقف عن قبول ودائع جديده او زيادة راس المال وذلك للمحافظة على ملاءة رأس المال.

– **الحد الأدنى لكفاية رأس المال:** هي مؤشر لمدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، وتعرف أيضًا باسم نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، وتقارن النسبة بين رأس المال والأصول المرجحة بالمخاطر وتراقبها الجهات التنظيمية لتحديد مخاطر فشل المصرف. وهي تستخدم لحماية المودعين وتعزيز استقرار وكفاءة الأنظمة المالية.

– **معيار CAMELS** يعتبر من الأساليب الحديثة التي يستخدمها المصرف المركزي كنموذج للإنذار المبكر للتحقق من أو لتقييم الوضع المالي للمصارف حيث يشير كل حرف في أسمه إلى مؤشر من مؤشرات أداء المصارف وهي كما يأتي: (ياسمينة وتركية، 2017).

– مؤشر كفاية رأس المال (Capital Adequacy).

– مؤشر جودة الأصول (Assets Equality).

– مؤشر كفاءة الإدارة (Management efficiency).

– مؤشر الربحية (Profitability).

– مؤشر السيولة (Liquidity).

– مؤشر الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity to Market Risks).

ويسعى المصرف المركزي من الرقابة على المصارف التجارية الى تحقيق جملة من الأهداف (ميرزا ومحمد، 2018): – حماية أموال المودعين والمساهمين وحماية المصارف التجارية من التعثر في سداد الالتزامات في مواعيدها.

– القيام بتحليل وتقييم الأوضاع المالية للمصارف التجارية للتأكد من سلامة أدائها ومراكزها المالية.

– المراقبة على الائتمان وتوجيهه كمًا ونوعًا نحو الاستثمارات التي تنسجم مع خطط التنمية الاقتصادية للدولة.

– المحافظة على استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة العملة الوطنية من التقلبات.

– التأكد من التزام المصارف بالقوانين واللوائح والتشريعات التي تعمل على ضبط أداء المصارف.

– التنبؤ باحتمال حدوث الأزمات وإيجاد الحلول الاستباقية لها من خلال تحديد نوعية الموجودات أو الأصول وتقييم درجة مخاطرها.

2.4 ماهية الأمان المصرفي ومؤشراته: تؤدي المصارف وظيفتها في بيئة مصرفية ديناميكية وتواجه تحديات كبرى تؤثر على استقرارها المالي، حيث تعتمد البنوك على ثلاثة أركان أساسية لمواجهة هذه التحديات: (السيولة، والربحية، والأمان). يُعتبر عميل المصرف هو الاساس في بقاء المصرف واستمرار عملياته، ويتحقق ذلك من خلال قدرة المصرف على توفير السيولة لعملائه، مما يضمن لهم سحب ودائعهم في أي وقت، وبالتالي حمايتهم من الخسائر، في الوقت نفسه، يستثمر المصرف أمواله في مشاريع مربحة، مما يعزز قاعدته الرأسمالية ويساعده على الصمود في وجه الأزمات المالية الدورية. وبهذه الطريقة، يكون المصرف قد حقق الامان المصرفي.

وبالتالي يمكن تعريف الأمان المصرفي على انه قيام المصرف باتخاذ جميع إجراءات الحيطة والحذر ضد المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها المصارف مثل مخاطر الربحية والسيولة، ومخاطر الائتمان ومخاطر راس المال وأسعار الفائدة (Hample, et al, 1999)، كذلك يمكن تعريفه على انه كافة الإجراءات والأساليب التي تتبعها المصارف للحد من المخاطر غير المتوقعة مثل ارتفاع الطلب غير المتوقع على الودائع (عمران، 2015)، من الإجراءات التي يمكن ان يتبعها المصرف هي الاحتفاظ بدرجة اكبر من الأصول السائلة، او الاحتفاظ براس مال إضافي كلما زادت نسبة الأصول المرجحة للمخاطر، فكلما اتخذ المصرف الإجراءات المناسبة للحماية من هذه المخاطر انخفضت درجة احتمال تعرضه لها ومن ثم ارتفعت درجة الأمان المصرفي.

أن الهدف من قياس الامان المصرفي والتحقق من توفر مؤشراته هو منع حدوث الازمات المصرفية، وضمان استقرار الاقتصاد ككل. ومن اهم مؤشرات الأمان المصرفي ما يأتي:

– **مؤشر كفاية رأس المال:** يُعرف هذا المؤشر بنسبة رأس مال المصرف إلى مخاطره، كما تُظهر هذه النسبة قدرة البنوك على تحديد وقياس ومراقبة المخاطر التي قد تؤثر على أصوله، وهي تقيس مدى

كفاية رأس المال مقارنةً بأصوله المرجحة بالمخاطر للحفاظ على الوضع المالي للمصرف بشكل أمن وسليم. حيث تشمل وظيفة رأس المال قدرته على تحمل الخسائر غير المتوقعة وتلبية احتياجات السيولة الطارئة. وتشير النسبة الأعلى من هذا المؤشر إلى قدرة المصرف على استيعاب المخاطر وتحقيق درجة أمان أعلى وبالتالي فإن البنوك التي تتمتع بمستوى جيد من كفاية رأس المال تكون في وضع مالي سليم (Sunaryo, 2020). ويمكن تمثيل معادلة مؤشر كفاية رأس المال كما يأتي:

كفاية رأس المال (CA) = حقوق الملكية ÷ الأصول المرجحة بالمخاطر × 100

– مؤشر جودة الأصول: هو تقييم لأصول المصرف بما يُظهر مقدار المخاطر الائتمانية المرتبطة بها. حيث تحدد هذه النسبة حالة أصول المصرف وقدرته على سداد قروضه مستقبلاً وسلاسة سير عملياته، ويتم تقييم جودة محافظ أصول البنوك لضمان تحصيل المبالغ المقرضة للعملاء بشكل أمن وموثوق، وتجدر الإشارة إلى أن جودة الأصول مؤشر وقائي هام لتقييم درجة امان المصرف والسلامة المالية للقطاع المصرفي ككل (Reddy & Babu, 2021). يمكن تمثيل معادلة مؤشر جودة الأصول كما يلي:

جودة الأصول (AQ) = (الديون المعدومة ÷ صافي التسهيلات المباشرة) × 100

– مؤشر جودة الإدارة: يستخدم هذا المؤشر لقياس كفاءة الإدارة وذلك لضمان سلامة البنوك. يتم تقييم جودة الإدارة بالدرجة الأولى من خلال مدى تطبيقها لمبادئ الحوكمة، وقدرتها على الرفع من مهارة موظفيها وخبرتهم في تطبيق سياسات وإجراءات المصرف، وكذلك القدرة على التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ الإجراءات الرقابية الفعّالة، وتطبيق أنظمة التدقيق والمعلومات، وبذلك يتم تقييم جودة الإدارة.

– مؤشر الربحية: مؤشر يُستخدم لقياس قدرة المصرف على تحقيق الأرباح ومواصلة أنشطته التجارية الاعتيادية. يُعرف أيضًا بنسب الربحية، وهو مجموعة من المقاييس المالية التي تُستخدم لتقييم قدرة المصرف على تحقيق الأرباح المرتبطة بإيراداته، وتكاليف تشغيله، وأصوله، أو حقوق المساهمين على مر الزمن، (Sembiring, 2020)، تحقيق الأرباح يدل على كفاءة إدارة المصرف واستدامة اعماله وقدرته على مواجهة المخاطر والتحديات، فالأرباح العالية تشكل هامش امان لامتصاص الصدمات وتقليل احتمالية تعرض المصرف للإفلاس، فكلما ارتفعت أرباح المصرف زادت قدرته على السداد ومواجهة الازمان مما يعزز درجة أمانه. يمكن تمثيل معادلة مؤشر الربحية كما يأتي:

الربحية (P) = العائد على الأصول (ROA) = صافي الدخل ÷ إجمالي الأصول × 100

– مؤشر السيولة: يُظهر مؤشر السيولة مدى تغطية الأصول المتداولة للمصرف، بمختلف أنواعها، لالتزاماته قصيرة الأجل. كما تقيس نسب السيولة قدرة المصرف على سداد التزاماته وهامش الأمان لديه، وذلك من خلال حساب مؤشرات تشمل نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ونسبة التدفق النقدي التشغيلي (Batrancea, 2020)، فعندما يحتفظ المصرف بسيولة ملائمة لمواجه مخاطر التخلف عن السداد حينها يكون المصرف في وضع أمن وسليم، ويمكن تمثيل معادلة مؤشر السيولة على النحو التالي:

السيولة (L) = الأصول السائلة ÷ إجمالي الأصول × 100

– مؤشر الحساسية لمخاطر السوق: بالنسبة للمصارف ترتبط الحساسية بشكل أساسي بمحافظ الاستثمار، حيث تخضع هذه الأدوات لمخاطر متنوعة مثل مخاطر أسعار الأوراق المالية ومخاطر أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية. ويمكن للمصرف التحوط ضد هذه المخاطر باستخدام المشتقات المالية كالخيارات والعقود الآجلة والمقايضات للحد من المخاطر وتخفيف الخسائر، وذلك يعتبر نوع من التأمين لضمان استقرار محفظة المصرف الاستثمارية وأسعار أصولها وهناك عدة مقاييس لقياس حساسية المحفظة للمخاطر مثل (**Sharpe ratio** ،**Beta**, **VaR**) (Hample, et al, 1999).

(3) الجانب التحليلي الميداني.

3.1 منشورات المصرف المركزي الليبي بخصوص الرقابة المصرفية:

مصرف ليبيا المركزي هو السلطة النقدية في ليبيا، ويتمتع بصفة شخصية اعتبارية مستقلة. وينص قانون إنشاء المصرف المركزي على أن أهداف المصرف المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي في ليبيا وتعزيز النمو المستدام للاقتصاد وفقاً للسياسة الاقتصادية العامة للدولة. ولكي يقوم مصرف ليبيا المركزي بدوره الاشرافي والرقابي على المصارف التجارية فإنه من خلال إدارة الرقابة والنقد الخاصة به يقوم بإصدار مجموعة من المنشورات والتعليمات للرقابة على أداء المصارف وتقويم أدائها من بين هذه المنشورات (المجمع القانوني الليبي، 2024):

– منشور رقم 1 لسنة 2022 بشأن تحديث سياسات التمويل والاستثمار والمخاطر.

– منشور رقم 2 لسنة 2022 بشأن ابلاغ المركز الليبي للمعلومات الائتمانية بمصرف ليبيا المركزي بحالات التعثر للتمويلات الممنوحة.

– منشور رقم 7 لسنة 2022 بشأن انشاء وحدة لمتابعة تطبيق التعليمات الرقابية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.

– منشور رقم 8 لسنة 2022 بشأن المبدأ رقم 15 الخاص بعمليات إدارة المخاطر بالمصارف التجارية.

– منشور رقم 9 لسنة 2022 بشأن دليل تقرير التقييم الداخلي لملاءة رأس المال ICAAP.

– منشور رقم 11 لسنة 2022 بشأن تعميم احتساب ملاءة رأس المال.

– منشور رقم 14 لسنة 2022 بشأن تعميم تعليمات احتساب نسبة تغطية السيولة.

– منشور رقم 2 لسنة 2023 بشأن احتساب نسبة صافي التمويل المستقر NSFR.

– منشور رقم 4 لسنة 2023 بشأن ضرورة التزام المصارف بتزويد المركز الليبي للمعلومات الائتمانية المطلوبة وتحديثها.

– منشور رقم 5 لسنة 2023 بشأن متطلبات الإفصاح في التقارير الدورية والسنوية وفق متطلبات بازل3.

– منشور رقم 7 لسنة 2023 بشأن تحسين جودة الخدمات المصرفية.

– منشور رقم 21 لسنة 2023 بشأن دليل حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

– منشور رقم 1 لسنة 2024 بشأن الضوابط المنظمة للتعامل بالنقد الأجنبي.

– منشور رقم 11 لسنة 2024 لتقييم أنظمة الضبط الداخلي للمصارف.

كما وضع المصرف المركزي الليبي مجموعه من القواعد والمعايير للرقابة على المصارف التجارية منها (مصرف ليبيا المركزي ، 2012، 20-23):

– تحديد نسبة السيولة المطلوبة إلى إجمالي الخصوم الإيداعية (15%).

– المخصصات الواجب الاحتفاظ بها لمواجهة التقلبات في قيمة الأصول غير المستقرة.

– تحديد أنواع الضمانات المطلوبة وطرق تقييمها وقيمتها أو قوتها التسليفية (80%).

– تحديد أسعار الفائدة.

– تحديد السياسة الائتمانية وقيم وآجال القروض، وضع القواعد المنظمة لمنح الائتمان والإجراءات اللازمة لدراسة الجدارة الائتمانية للعملاء.

– تحديد الحد الأدنى للتغطيات النقدية عند فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان.

– تحديد الأوجه التي يمنع الاستثمار فيها.

– الحد الأقصى للاستثمار في الأوراق المالية.

– وضع قواعد تنظيم عملية المقاصة بين المصارف.

– وضع قواعد للإفصاح وتحديد البيانات المطلوب نشرها وطريقة نشرها.

– وضع معيار للحد الأدنى لكفاية رأس المال (12.5%).

– تحديد نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الالزامي وفقًا لقانون المصارف نصت المادة 36 من قانون المصارف رقم (4) لسنة 1963 على أنّ نسبة الاحتياطي تكون على النحو التالي: من 5% إلى 20% عن الودائع لآجل والتوفير من 10% إلى 40% على الودائع تحت الطلب والأرصدة غير المستعملة والاعتمادات المكشوفة.

– تحديد سعر إعادة الخصم.

– الاحتفاظ باحتياطي لرأس المال.

– وضع نماذج لتقييم المصارف وتصنيفها.

– وضع الشروط الواجب توافرها في المدراء وأعضاء مجلس الإدارة والموظفين بالمصرف.

– وضع الضوابط اللازمة لمكافحة عمليات تبييض الأموال.

3.2 منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهج البحث الاستنباطي (Deductive Paradigm) في تصميم وتقديم الإطار العام للدراسة وإطارها الفلسفي وفروضها مستعينين بما توفر من كتب ومجلات علمية وابحاث منشورة ذات علاقة بمشكلة الدراسة. كما تمّ استخدام المنهج الإجرائي القائم على المسح الميداني(Survey Strategy) لغرض تقييم واقع الإجراءات الرقابية للمصرف المركزي على المصارف التجارية والتحقق من دورها في تعزيز مستوى الأمان المصرفي. وذلك باستخدام نموذج استبيان مُعدّ لجمع البيانات الأولية الملائمة لاختبار فرضيات الدراسة وتحليلها إحصائيًا من أجل الوصول إلى تفسيرات دقيقة لمشكلة الدراسة واجابة تساؤلاتها.

3.3 مجتمع الدراسة: أمّا مجتمع الدراسة فقد شمل موظفي الإدارة

العليا بالمصارف التجارية الليبية العاملة تحت إشراف مصرف ليبيا المركزي والبالغ عددها (18) مصرف وهي: (التجاري الوطني، الوحدة، الجمهورية، الصحاري، شمال إفريقيا، الأمان للتجارة والاستثمار ،التجارة والتنمية، السرايا للتجارة والاستثمار، الاتحاد الوطني، المتوسط، النوران، اليقين، التضامن، الأندلس، الواحة، الوفاء، الخليج الأول، المتحد للتجارة والاستثمار)، إلّا أنّ عينة الدراسة اقتصرت علي عينة قصدية من مجتمع الدراسة نظراً لقيود الوقت والتكلفة، حيث تم توجيه نماذج الاستبيان إلى عينة محدودة من الافراد تتمثل في موظفي الإدارة العليا بالمصارف التجارية وهم عدد (2) أعضاء عن مجلس الإدارة وعدد (2) الادارة العليا للمصرف وعدد (2) عن وحدات الامتثال، لأنّهم الأكثر علاقة بالإجراءات الرقابية للمصرف المركزي وقد بلغ العدد الكلي المستهدف للاستبيان (108 موظف)، حيث تمّ توزيع كل نماذج الاستبيان المصممة على كل المراكز الرئيسية للمصارف التجارية الليبية (دون الفروع) وأسفرت إجراءات التوزيع والفحص على 87 نموذج استبيان صالحة فقط، واستبعاد عدد (3) نماذج إمّا لعدم استرجاعها او لعدم اكتمال البيانات وصلاحيتها للتحليل.

الجدول (1) يوضح صفات وعدد الأفراد المستهدفين في الدراسة

الصفة	الموزع
عدد (2) عن مجلس الإدارة	108
عدد (2) عن الإدارة العليا (المدير العام والنائب أو المساعد)	
عدد (2) عن وحدة الامتثال	
عدد نماذج الاستبيان المستلمة	90
عدد نماذج الاستبيان المستبعدة (مفقودة او غير صالحة)	3
عدد نماذج الاستبيان المستلمة والصالحة للتحليل	87

3.4 أداة جمع البيانات وإجراءات تحكيمها: استخدم نموذج استبيان كأداة لجمع البيانات الأولية في هذه الدراسة حيث تمّ تصميمه ليغطي كل جوانب المشكلة ومتغيراتها، وبالتالي تضمن نموذج الاستبيان على 30 فقرة، حيث تضمن نوعين من المعلومات:

– **القسم الأول يتعلق بالمعلومات الشخصية:** ويتضمن المعلومات الديمغرافية عن المشاركين بالدراسة وهي تشمل (الجنس، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي).

– **القسم الثاني يتعلق بمتغيرات الدراسة:** وقد اشتملت على عدد (2) محاور رئيسية: المحور الاول تضمن عدد (20 فقرة) حول واقع تطبيق الإجراءات الرقابية للمصرف المركزي على المصارف التجارية الليبية، اما المحور الثاني فقد اشتمل عدد (10) حول مدى فاعلية الإجراءات الرقابية للمصرف المركزي في تعزيز مستوى الأمان المصرفي.

كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي كأجابات مفترضة لفقرات قياس متغيرات الدراسة. وقد تم استخدم برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) لتحليل هذه البيانات والتعرف على اتجاه آراء أفراد العينة حول فقرات محاور الاستبيان.

ومن أجل التحقق من دقة صياغة فقرات الاستبيان وسلامة العبارات المستخدمة وثباتها تمّ التحقق من انطباق معايير الصدق والصلاحية على أداة جمع البيانات (نموذج الاستبيان) وذلك بالاستعانة بخبرات عدد (3) من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين بجامعة سرت وكذلك عدد (2) من الممارسين للمهن المصرفية بالمصارف بمدينة سرت من أجل الاسترشاد بآرائهم حول الأسئلة والفقرات التي تضمنها نموذج الدراسة. **كما تمّ قياس ثبات أداة الدراسة** (نموذج الاستبيان) عن طريق استخدم طريقة تحليل احصائية (ألفا كرونباخ) باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وبلغت نتائج الاختبار لكل فقرات الاستبيان للمحور الأول والثاني على التوالي 0.86، 0.83، وهذه القيم مقبولة لأنها اعلى من الحد الأدنى المقبول للاختبار (0.60). وبعد التحقق من تحكيم صلاحية نموذج الاستبيان المعد لجمع بيانات الدراسة الاولية، تمّ توزيعه على عينة الدراسة خلال فصل الخريف من العام 2025.

3.5 وصف خصائص عينة الدراسة: **الجدول التالي يبيّن وصف لخصائص الأفراد المشاركين في تعبئة نموذج الاستبيان:**

الجدول (2) خصائص عينة الدراسة

وصف خصائص أفراد عينة الدراسة					
		N	Frequency	Percent	Cumulative Percent
الجنس	ذكر	87	71	%82	%82
	أنثى		16	%18	%100
المركز الوظيفي	أعضاء مجلس الادارة	87	24	%28	%28
	الإدارة العليا		29	%33	%61
	وحدة الامتثال		34	%39	%100
سنوات الخبرة	أقل من سنوات 5	87	9	%10	%10
	من 10 وأقل 5		13	%15	%25
	15من وأقل من 10		17	%20	%45
	من 15 وأقل من 20		28	%32	%77
	20 فأكثر		20	%23	%100
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط – ثانوي	87	12	%14	%14
	بكالوريوس		51	%59	%73
	ماجستير		18	%21	%94
	دكتوراه		4	%4	%98
	أخرى		2	%2	%100
التخصص	اقتصاد	87	52	%60	%60
	قانون		8	%9	%69
	هندسة		5	%6	%75
	تقنية معلومات		15	%17	%92
	أخرى		7	%8	%100

– يتبيّن من الجدول أعلاه أنّ موظفي وحدة الامتثال والإدارة العليا هم الفئة الأكثر مشاركة في الإجابة على فقرات هذا الاستبيان حيث بلغت ما نسبته 34%، 29% على التوالي من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهما يعتبران من الفئات الأكثر معرفة بالإجراءات والآليات الرقابية المطبقة من قِبل المصرف المركزي على المصارف التجارية ومدى فاعليتها في الحد من المخاطر المصرفية وتعزيز الأمن المصرفي مما يجعلهم من الفئات المناسبة جدا لهذه الدراسة.

– ويوضح الجدول أيضًا أنّ ما نسبته 32%، و29% من أفراد عينة الدراسة يتمتعون بسنوات خبرة تتراوح ما بين (من 15 وأقل 20) و (أكثر من 20) على التوالي، حيث نستنتج من ذلك أنّ أغلب افراد عينة الدراسة لديهم الخبرة الكافية للإجابة على فقرات هذا الاستبيان بكل سهولة.

– كما يبيّن الجدول السابق المؤهلات العلمية لعينة الدراسة حيث بلغ حملة البكالوريوس ما نسبته 59%، بينما بلغت نسبة حملة الماجستير 21% مما يجعلنا نستنتج أنّ أغلب أفراد عينة الدراسة يتمتعون بمؤهلات علمية تؤهلهم للإجابة على فقرات هذا الاستبيان بموضوعية.

– كما بيّن الجدول أيضًا تخصصات أفراد العينة، حيث بلغت نسبة حملة بكالوريوس الاقتصاد 60% وهذا ملائم جدًا لهذه الدراسة كونهم لديهم خلفية مصرفية ودراية كافية بما يجري بالقطاع المصرفي، وبلغت نسبة تخصص تقنية المعلومات 17%، بينما كانت النسبة الأقل لمن لديهم تخصصات أخرى ولحملة بكاوريوس الهندسة 8%، 6% على التوالي.

3.6 التحليل الوصفي لاجابات افراد عينة الدراسة:

أولاً: التحليل الوصفي لفقرات السؤال الثاني: قياس طبيعة إجراءات الرقابة التي يمارسها المصرف المركزي على المصارف التجارية، وذلك باستخدام اختبارات الإحصاء الوصفي (التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري) وكانت النتائج كما مبين بالجدول أدناه:

الجدول (3) النتائج الوصفية لقياس طبيعة إجراءات الرقابة التي يمارسها المصرف المركزي على المصارف التجاري.

Descriptive Statistics

م	فقرات الاستبيان	N	1	2	3	4	5	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة/ التقييم
			لا يستخدم	نادراً	احياناً	غالباً	باستمرار			
أولاً	**إجراءات الرقابة المكتبية**									
1	يطلب المصرف المركزي معلومات عن محفظة القروض وتقرير عن الائتمان المتضرر (الأصول المتعثرة والمتأخرة) وذلك لقياس جودة الائتمان ومخاطره.	87	9	9	26	35	8	3.27	1.21	متوسط
2	يطلب المصرف المركزي تقرير او بيان عن الانشطة والالتزامات خارج الميزانية من كل مصرف وبشكل دوري.	87	9	9	26	25	18	3.39	1.12	متوسط
3	يطلب المصرف المركزي بيانات عن كافة أصول واستثمارات والتزامات المصرف في شكل تقارير دورية لتقييم المركز المالي لكل مصرف.	87	–	9	9	51	18	3.89	1.05	مرتفع
4	يضع المصرف المركزي حد أدني لنسب السيولة ويتم مراقبتها بصفة دورية وتحديد أساليب إدارة مخاطرها.	87	–	35	25	18	9	3.01	1.34	متوسط
5	يضع المصرف المركزي حد أدني لكفاية راس المال كنسبة من الأصول الخطرة كوسادة لامتصاص المخاطر.	87	–	–	26	26	35	4.10	1.07	مرتفع
6	يقوم المصرف المركزي بوضع حدود للتركيز الائتماني، أي الحد الأقصى لقيمة القروض التي يمكن منحها لجهة واحدة، حتى لا تتركز المخاطر في عميل واحد.	87	–	–	17	43	27	4.11	1.23	مرتفع
7	للرقابة على أداء المصارف يضع المصرف المركزي مؤشرات لقياس الربحية ومدى حساسيتها للمخاطر ويتم مراقبتها بصفة دورية.	87	–	9	34	27	17	3.59	1.03	مرتفع
8	يطلب المصرف المركزي بيانات عن مراكز الصرف الأجنبي اليومية، والمقاصة الليلية، وبيانات عن نمو الودائع/القروض الأسبوعية والشهرية، والميزانيات العمومية الفصلية والسنوية وبيانات الأرباح والخسائر.	87	–	–	36	43	8	3.68	1.01	مرتفع
9	يضع المصرف المركزي معايير تتعلق بمخاطر الائتمان والسوق والسيولة، ومخاطر التشغيل، ويطلب قياس وتقييم هذه المخاطر باستخدام المؤشرات الكمية والنوعية، مع وضع سقوف أو تحديد درجة تقبل أو تحمل المصرف للمخاطر.	87	9	17	26	–	35	4.00	1.24	مرتفع
10	يضع المصرف المركزي سياسات وعمليات لتقييم المخاطر غير المباشرة المتمثلة في مخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية.	87	9	–	17	43	18	3.70	1.17	مرتفع
	المتوسط العام لاجابات افراد العينة عن المحور الاول							**3.67**	**1.15**	**مرتفع**

ثانياً	إجراءات الرقابة الميدانية									
1	يزور مسؤولو المصرف المركزي لإجراء مراجعة الشاملة للمخاطر وتقييم الوضع المالي للمصرف باستخدام عدة نماذج منها نموذج CAMELS الذي يقيم كفاءة رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، الأرباح، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق.	87	17	18	9	17	26	3.20	1.50	متوسط
2	يقوم مراقبي المصرف المركزي مقابلة إدارة كل مصرف على حدى للتحقق من دقة التقارير المالية المقدمة وكفاية السجلات المحاسبية.	87	17	9	17	26	18	3.22	1.40	متوسط
3	يستخدم مراقبي المصرف المركزي اساليب مختلفة في الفحص حسب مقتضيات الحالة فقد يكون الفحص تفتيشًا روتينيًا أو تحقيقًا خاصًا متعمقًا للكشف عن الاحتيال أو التعرض للمخاطر.	87	–	9	9	51	18	3.89	1.27	مرتفع
4	يقوم مفتشو المصرف المركزي بالتحقق من مدى كفاءة وفعالية انظمة الرقابة والضوابط الداخلية واستراتيجيات إدارة المخاطر.	87	9	9	26	17	26	3.48	1.30	مرتفع
5	يهتم مراقبي المصرف المركزي بالتحقق من السلامة العامة للمصرف والقدرة على الوفاء بالالتزامات، وكذلك التحقق من الممارسات الخاطئة مثل عمليات غسيل الأموال.	87	18	8	18	–	43	3.98	1.19	مرتفع
6	يقوم مفتشو المصرف المركزي بالتحقق ميدانيا من نسبة الربحية في كل مصرف والتأكد من مدى الامتثال للوائح والقوانين.	87	17	9	17	9	35	3.42	1.56	مرتفع
7	يفحص مراقبي المصرف المركزي السياسات والإجراءات المكتوبة للمصرف والتحقق من مدى كفاءتها وتحديد مدى إتباع السياسات والإجراءات فعلياً.	87	–	–	17	43	27	4.11	1.04	مرتفع
8	يهتم مراقبي المصرف المركزي بالتحقق من درجة السيولة بالمصرف ومدى كفاءة الأساليب المستخدمة لتقييم ذلك.	87	9	17	26	–	35	4.00	1.01	مرتفع
9	يقوم مراقبي المصرف المركزي من التحقق من درجة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وعدم تجاوزها للحدود المقبولة.	87	–	18	51	9	9	3.10	1.13	متوسط
10	يقوم مراقبي المصرف المركزي بمتابعة وفحص المعاملات بين المصرف والفروع او الشركات التابعة له، ومدى تعرض المصرف للمخاطر الناشئة عن الأنشطة خارج الميزانية.	87	8	18	26	26	9	3.11	1.10	متوسط
	المتوسط العام لإجابات أفراد العينة عن المحور الثاني							3.55	1.25	مرتفع
	المتوسط العام لإجابات أفراد العينة							3.61	1.20	مرتفع

وفيما يخص الرقابة المكتبية يلاحظ من الجدول أعلاه، ووفقًا لنتائج التحليل الاحصائي أنّ إجمالي متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة لهذا المحور بلغ (3.67)، حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة ما بين المتوسط والمرتفع (3.01) (4.11)، إلّا أنّ أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه فقرات هذا المحور والتي تقيس مدى تطبيق المصرف المركزي لإجراءات الرقابة المكتبية على المصارف التجارية كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرة التي تنص على أنّ المصرف المركزي "يضع حد أدني لكفاية راس المال كنسبة من الأصول الخطرة كوسادة لامتصاص المخاطر (4.10)، (4.11) للفقرة التي تنصّ على أنّ المصرف المركزي يضع حدود للتركيز الائتماني. وبما أنّ أغلب متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة فاقت المتوسط الفرضي لأداة القياس (3)، عليه يمكن أنّ نستخلص من هذه النتائج الوصفية بشكل مبدئي أنّ معظم أفراد عينة الدراسة يؤكدون وبمستوى مرتفع على أنّ المصرف المركزي يمارس إجراءات رقابية مكتبية على المصارف التجارية عينة الدراسة.

وفيما يخص الرقابة الميدانية، يتضح من الجدول أنّ إجمالي متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة لهذا المحور بلغ (3.55)، بينما تراوحت قيم المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة اتجاه فقرات هذا المحور ما بين (3.11) (4.11)، إلّا أنّ أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه فقرات هذا المحور والتي تقيس مدى تطبيق المصرف المركزي لإجراءات الرقابة الميدانية على المصارف التجارية كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط للحسابي (4.11) للفقرة التي تنصّ على أنّ المصرف المركزي يفحص السياسات والإجراءات المكتوبة للمصرف والتحقق من مدى كفاءتها ومدى إتباعها للسياسات والإجراءات فعلياً، (4.00) للفقرة التي تنص على أنّ مراقبي المصرف المركزي يهتمون ويتحققون من درجة السيولة بالمصرف ومدى كفاءة الأساليب المستخدمة لتقييم ذلك. وبما أنّ أغلب متوسطات إجابات افراد عينة الدراسة قد فاقت المتوسط الفرضي لأداة القياس (3)، عليه يمكنّ أنْ نستخلص من هذه النتائج الوصفية بشكل مبدئي أنّ معظم افراد عينة الدراسة يؤكدون وبمستوى مرتفع على أنّ المصرف المركزي يمارس إجراءات رقابية ميدانية على المصارف التجارية عينة الدراسة.

وبما أنّ إجمالي المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة حول فقرات اختبار الفرضية الأولى بالمحورين اللذان يقيسان مدى طبيعة إجراءات الرقابة التي يمارسها المصرف المركزي على المصارف التجارية قد بلغ (3.61) بمستوى مرتفع وقد فاق المتوسط الفرضي لأداة

القياس (3)، عليه يمكن أنْ نستخلص من هذه النتائج الوصفية بشكل مبدئي أنّ معظم أفراد عينة الدراسة يؤكدون أنّ المصرف المركزي يمارس إجراءات رقابية ومكتبية وميدانية على المصارف التجارية الليبية.

ثانيًا: التحليل الوصفي لفقرات السؤال الثالث: قياس فاعلية الإجراءات الرقابية التي يمارسها المصرف المركزي على المصارف التجارية، وذلك باستخدام اختبارات الاحصاء الوصفي (التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري) وكانت النتائج على النحو الآتي:

الجدول (4) النتائج الوصفية لقياس مدى فاعلية الإجراءات الرقابية للمصرف المركزي في تعزيز الأمان المصرفي.

Descriptive Statistics									
م	فقرات الاستبيان	N	1 غير موافق بشدة	2 غير موافق	3 محايد	4 موافق	5 موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة/ التقييم
1	إنّ متابعة محفظة القروض ومعايير منحها والرقابة عليها يرفع من جودة الائتمان ويزيد من حيطتها وحذرها من احتمال تعثر القروض.	87	–	–	17	44	26	4.10	1.01	مرتفع
2	ان وضع حد أدني لكفاية راس المال يزيد من قدرة المصارف التجارية على تحمل الصدمات ويعزز من امانها واستقرارها المالي.	87	–	–	26	43	18	3.91	1.12	مرتفع
3	ان وضع حدود للتركيز الائتماني يجنب المصرف التعرض للمخاطر الائتمانية ويعزز من مستوى الأمان المصرفي.	87	–	9	9	43	26	3.99	1.32	مرتفع
4	ان تقديم كل مصرف للتقارير المتعلقة بالأنشطة والالتزامات خارج الميزانية يساهم في تقييم المركز المالي للمصرف وملاءته المالية وإمكانية تدخل المصرف المركزي للدعم في الوقت المناسب.	87	–	–	52	35	–	3.40	.987	متوسط
5	ان متابعة ومراقبة مؤشرات السيولة والربحية ومدى حساسيتها للمخاطر من قبل مراقبي المصرف المركزي يعزز مستوى الأمان المصرفي لدى المصارف.	87	–	9	27	51	–	3.48	1.17	مرتفع
6	ان وضع معايير تتعلق بمخاطر الائتمان والسوق والسيولة، ومخاطر التشغيل، مع وضع سقوف أو تحديد درجة تقبل أو تحمل المصرف للمخاطر يعتبر بمثابة انذار مبكر ضد المخاطر.	87	–	18	17	43	9	3.49	1.32	مرتفع
7	ان متابعة أنشطة المصرف ومعاملاته مع فروعه والشركات التابعة له وانشطته خارج الميزانية يقلل من احتمالية حدوث عمليات غسيل الأموال وهذا بدوره يعزز من مستوى الأمان المصرفي.	87	–	–	16	44	27	4.12	1.15	مرتفع
8	ان الفحص والتفتيش الدوري من قبل مفتشو المصرف المركزي حول مدى امتثال المصرف للوائح والقوانين وكافة المنشورات يعزز من درجة الأمان المصرفي.	87	–	–	–	43	44	4.50	1.27	مرتفع جدا
9	ان متابعة أنظمة الرقابة والضوابط الداخلية وتحديثها باستمرار يعزز من فاعليتها ضد المخاطر وعمليات الاحتيال الامر الذي سيعزز من حيطة وحذر المصارف اتجاهها.	87	–	9	17	61	–	3.59	1.35	مرتفع
10	ان وضع دليل الحوكمة المصرفية وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وغيرها من أنظمة الرقابة والوقاية التنظيمية من شأنه ان يعزز مستوى الامان المصرفي ويجنب المصارف المخاطر التقنية المحتملة.	87	–	–	–	42	45	4.52	1.19	مرتفع جدا
المتوسط العام لاجابات افراد العينة								3.91	1.19	مرتفع

يلاحظ من الجدول أعلاه ووفقًا لنتائج التحليل الإحصائي أنّ إجمالي متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات اختبار الفرضية الثانية بهذا المحور قد بلغ (3.91)، حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابي ما بين (3.40) (4.52)، إلّا أنّ أغلب اجابات افراد عينة الدراسة اتجاه فقرات هذا المحور والذي يقيس مدى فاعلية الإجراءات الرقابية التي يمارسها المصرف المركزي على المصارف التجارية كانت بين المرتفعة والمرتفعة جدا، وبما أنّ إجمالي متوسط إجابات قد فاق المتوسط الفرضي لأداة القياس (3)، عليه يمكن أنْ نستخلص من هذه النتائج الوصفية بشكل مبدئي أنّ معظم أفراد عينة الدراسة يؤكدون وبمستوى مرتفع على أنّ المصرف المركزي يمارس إجراءات رقابية فعّالة على المصارف التجارية عينة الدراسة تساهم في تعزيز الأمان المصرفي.

3.7 اختبار فرضيات الدراسة:

النتائج الوصفية التي أظهرتها أساليب تحليل الإحصاء الوصفي يستوجب تأكيدها عند درجة ثقة 95% أي مستوى دلالة 5% وهى مستوى المعنوية المعتمد بهذه الدراسة من أجل تقييم واختبار فرضياتها من خلال أساليب الإحصاء الاستدلالي المناسبة (المعلمية واللا معلمية). ولكن قبل البدء في استخدام اختبارات الإحصاء الاستدلالي لابد من التحقق من نوع البيانات لتحديد الاختبار المناسب لفرضيات الدراسة وذلك عن طريق اختبارات التوزيع الطبيعي والوصول إلى نوعها ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أو التوزيع غير الطبيعي (الاختبارات الإحصائية المعلمية تناسب البيانات التي تتبع التوزيع الطبيعي، أمّا الاختبارات الإحصائية اللامعلمية فهي تناسب البيانات التي تتبع التوزيع غير طبيعي).

والجدول التالي يبيّن نتائج الاختبار الإحصائي المتعلق بتحديد نوع البيانات الأولية. وكما هو واضح من الجدول أدناه أنّ النتائج تشير إلى أنّ البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي فإنّ الأساليب الإحصائية المعلمية سيتم استخدامها وهي مناسبة ويمكن الوثوق في نتائجها.

الجدول (5) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Items	.637	87	.003	.765	87	.012

الفرضية الأولى : يمارس المصرف المركزي إجراءات رقابية (مكتبية وميدانية) على المصارف التجارية (عينة الدراسة).

الجدول (6) نتائج اختبار الفرضية الأولى

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
إجراءات الرقابة لمصرف ليبيا المركزي على المصارف التجارية	87	3.61	1.20	.7612

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
إجراءات الرقابة لمصرف ليبيا المركزي على المصارف التجارية	2.815	86	.038	.6383	.4306	.5484

دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ≥ 0.05

يبيّن الجدول أعلاه أنّ الوسط الحسابي لإجمالي الفقرات التي تقيس مدى تطبيق إجراءات الرقابة للمصرف المركزي على المصارف التجارية قد بلغ (3.61) وهو يفوق الوسط الحسابي الفرضي وهو (3) ويمكن وصفه بمستوى مرتفع. والجدير بالذكر أنّ مستوى الدلالة الإحصائية لنتائج اختبار (t) قد بلغ (sig.=0.038)، وهو يقل عن مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد بالدراسة (0.05). وبالتالي هذا يعنى أنّ المتوسط الحسابي الإجمالي المحسوب لآراء أفراد العينة يزيد فعليًا (وبشكل مهم ذي دلالة إحصائية) عن الوسط الحسابي الفرضي (3). ونستخلص من ذلك أنّه لا توجد أي فروقات بين آراء أفراد العينة حول صحة الفرضية التي تقول إنّ المصرف المركزي يمارس إجراءات رقابية (مكتبية وميدانية) على المصارف التجارية (عينة الدراسة).

الفرضية الثانية: تساهم الإجراءات الرقابية للمصرف المركزي بفاعلية في تعزيز مستوى الأمان المصرفي لدى المصارف التجارية (عينة الدراسة).

الجدول (7) نتائج اختبار الفرضية الثانية

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
فاعلية إجراءات الرقابة لمصرف ليبيا المركزي في تعزيز الأمان المصرفي	87	3.91	1.19	.4350

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
فاعلية إجراءات الرقابة لمصرف ليبيا المركزي في تعزيز الأمان المصرفي	2.903	86	0.012	.5491	.3372	.7523

دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ≤ 0.05

يلاحظ من الجدول السابق أنّ الوسط الحسابي لإجمالي الفقرات التي تقيس مدى فاعلية إجراءات الرقابة للمصرف المركزي في تعزيز الأمان المصرفي قد بلغ (3.91) وهو مؤشر مرتفع ، حيث يزيد عن الوسط الحسابي الفرضي وهو (3) ، وهذا يعني أنّ معظم إجابات أفراد العينة متوافقة حول أهمية إجراءات الرقابة للمصرف المركزي في تعزيز الأمان المصرفي. كما يلاحظ أنّ مستوى الدلالة الإحصائية لنتائج اختبار (t) قد بلغ (sig.=0.012) وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد بالدراسة (0.05). وهذا يعنى عدم وجود اختلاف أو فروقات بين آراء أفراد العينة حول صحة الفرضية، وأنّهم يرون –إلى حدا مرتفع– وجود فاعلية مهمة لإجراءات الرقابة للمصرف المركزي في تعزيز الأمان المصرفي وهذه النتيجة مهمة إحصائيًا وفقًا لدرجة الثقة المعتمدة بالدراسة. ونستخلص من ذلك قبول الفرضية أعلاه، ويمكن القول إنّ إجراءات الرقابة للمصرف المركزي تتسم بالفاعلية في تعزيز الأمان المصرفي لدى المصارف التجارية وأنّ أي قصور في ذلك قد يعزى إلى العوامل الظرفية المتعلقة بالبيئة المحلية والخارجية للمصارف بسبب الظروف السياسية والاقتصادية المتقلبة التي تمر بها البلاد في الزمن الراهن.

(4) النتائج والتوصيات:

4–1 النتائج: من مراجعة الأدبيات النظرية والتطبيقية السابقة وإجراء الدراسة الميدانية الحالية يمكن استخلاص عدد من النتائج النظرية والتطبيقية كما يأتي:

– نستخلص من مراجعة أدبيات الدراسة أنّ المصارف المركزية تلعب دورًا حاسمًا في الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي. ومن المنشورات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي يتضح تطور سياسته في الرقابة على المصارف، من أجل مواكبة التطورات والمعايير الدولية، حيث قام المصرف المركزي بإنشاء المركز الليبي للمعلومات الائتمانية في يناير 2022 جهة تنظيمية وألزم المصارف على تزويده بالمعلومات الائتمانية المطلوبة وذلك للحد من المخاطر الائتمانية وتعزيز الأمان المصرفي. كما تمّ وضع دليل لحوكمة تكنولوجيا المعلومات سنة 2023، وذلك للحد من مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وقام المصرف المركزي بإلزام المصارف باستخدام نموذج (ICAAP) لتقييم ملاءة رأس المال ومواكبة التطورات في نظام الرقابة على مستوى دولي.

– تشير نتائج الإحصاء الوصفي إلى أنّ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول الفقرات التي تقيس طبيعة الإجراءات الرقابية للمصرف المركزي على المصارف التجارية، قد بلغ (3.61)، وقيمة اختبار (t) بلغت (2.815) عند مستوى دلالة إحصائية (sig.=0.038). وهذا يعنى أنّ المتوسط الحسابي المحسوب لآراء أفراد العينة يزيد فعليًا (مهم ذي دلالة إحصائية) عن المتوسط الفرضي وهو (3). وبالتالي فإنّ هذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الأولى (**يمارس المصرف المركزي إجراءات رقابية (مكتبية وميدانية) على المصارف التجارية**).

– أظهرت نتائج اختبار الفرضية الثانية للدراسة أنّ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول الفقرات التي تقيس مدى فاعلية إجراءات الرقابة للمصرف المركزي في تعزيز الأمان المصرفي بالمصارف التجارية، قد بلغ (3.91)، وان مستوى الدلالة الاحصائية لنتائج اختبار (t = 2.903) كان أقل من مستوى الدلالة الاحصائية المعتمد لنتائج الدراسة حيث بلغ (sig.=0.012). وهذا يعنى أنّ المتوسط الحسابي المحسوب لآراء أفراد العينة يزيد فعليًا (مهم ذي دلالة إحصائية) عن المتوسط الفرضي وهو (3)، وهذا يؤكد قبول الفرضية الثانية (**فاعلية إجراءات الرقابة للمصرف المركزي في تعزيز الأمان المصرفي**).

4–2 التوصيات: في ضوء نتائج البحث النظرية والتطبيقية يمكن اقتراح عدد من التوصيات كما يأتي:

– بذل المزيد من الجهود لأجل تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات وشبكات الاتصال بالمصارف التي ستساعد المصرف المركزي في تطبيق الإجراءات الرقابية والإشرافية اللازمة على المصارف التجارية لحمايتها من المخاطر المحتملة.

– يجب إنشاء إدارة للمخاطر في كل فرع من الفروع الرئيسة للمصارف التجارية مهمتها تحديد المخاطر المحتمل وقوعها ومدى حساسية أصولها لهذه المخاطر والتحوط اتجاهها بالشكل الكافي. والعمل على وضع آلية واضحة تحدد بوضوح الإجراءات القانونية والعقوبات اللازمة اتجاه كل مخالفة ترتكبها المصارف.

– ينبغي أنْ يشمل الفحص الميداني مراجعة مكونات نموذج CAMELS، ووظيفة التدقيق، والضوابط الداخلية، وجميع المخاطر المحددة مثل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة وغيرها.

– بما أنّ أغلب المصارف التجارية الليبية تبنت التحول إلى الصيرفة الإسلامية في تقديم عمليات التمويل والاستثمار بالتالي يتوجب على المصرف المركزي تطوير إطار الرقابة المكتبية والميدانية بوضع مؤشرات تتلاءم مع أدوات التمويل والاستثمار الإسلامي.

المصادر والمراجع:

– آسيا، بن بوعزيز.، وحسينة، ريمان. (2018). " رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية"، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد 5، العدد 3، الجزائر.

– الإمام، صلاح الدين ، والشمري، صادق. (2011). " تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTE نموذجا. مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلد 34 العدد 90.

– بشينة، عمر، الجندي، فرج، أحمودة، مُحَمَّد، أبوفردة، عمر. (2018). " دور مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 11، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الاسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا.

– حسين، نوار، وإسماعيل، هيثم. (2019). " الدور الاشرافي للبنك المركزي في حماية المصارف التجارية بحث تطبيقي في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل" مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS) المجلد الرابع عشر العدد 46، المؤتمر الوطني الرابع لسنة 2019.

– الربيعي، إبراهيم إسماعيل، وشكير، مُحَمَّد سلمان. (2017). مفهوم رقابة البنك المركزي على المصارف: دراسة مقارنة .مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد. 9، العدد 2.

– سالم، رجوان. (2017). "الدور الرقابي للبنك المركزي اليمني على أداء النظام المصرفي اليمني" مجلة الدراسات العليا، المجلد 7، العدد،27 جامعة النيلين –كلية الدراسات العليا.

– علي، مُحَمَّد، الشكري، إبراهيم، مُحَمَّد، عمر. (2018). "دور البنك المركزي في تعزيز السلامة المالية للمصارف : دراسة ميدانية على بنك السودان المركزي" مجلة الدراسات العليا، المجلد 12، العدد 46، جامعة النيلين –كلية الدراسات العليا، السودان.

– عمران، مجد. (2015). " أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية نموذج مقترح"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 1.

– مُحَمَّد جواد، علي، وعطا، مُحَمَّد. (2019). رقابة البنك المركزي على المؤسسات المالية الخاصة في التشريع الأردني، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 46، العدد 1، 2019، الجامعة الأردنية، الأردن.

– مصرف ليبيا المركزي، القانون رقم (1) بشأن المصارف، المعدل بالقانون رقم 46 لسنة 2012.

ميرزا، مبارك.، ومُحَمَّد، موفق .(2018). " تقويم أدوات الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي للتحقق من استمرارية المصارف الخاصة" بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي. مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS) المجلد الثالث عشر العدد 45 لسنة 2018، العراق.

– المجمع القانوني الليبي، أرشيف مصرف ليبيا المركزي، إدارة الرقابة والنقد (https://lawsociety.ly). الاطلاع بتاريخ 20-12-2025.

– الوائلي، رغد، والزبيدي، حمزة. (2020). تأثير متطلبات الرقابة الإشرافية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية بالعراق، دراسة حالة: مصرف التعاون الإسلامي للاستثمار والتنمية للسنوات (2015-2018). مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)، المجلد 15، العدد 50، 2020.

– ياسمينة، عمامرة، وتركية، هادفي. (2020). الأليات الحديثة لرقابة البنك المركزي على البنوك التجارية: دراسة حالة القواعد الاحترازية في الجزائر خلال الفترة من (2011-2017)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد السابع، العدد الثاني، ديسمبر 2020، الجزائر.

– يوسف، رواء.، عبدالله، رغد .(2020). "تقييم أثر جودة الأرباح على الأمان المصرفي دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2014-2017"، مجلة اقتصاد المال والأعمال المجلد 04/ العدد/ 2.

- Batrancea, L. (2020). "An Econometric Approach on Performance and Financial Equilibrium during the COVID-19 Pandemic

- Central bank of Libya (2026). "Bank supervision"(01/01/2026) https://cbl.gov.ly/en/banking-supervision/

- Greuning, H., Brajovic-Bratanovic, S .(2009).Analyzing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management.

- Hample, G and Simonson, D ،(1999) ،Bank Management,Johnwiely and sons

- International Monetary Fund "IMF". (2015). Financial Sector Assessment Program-Detailed Assessment of Observance on the Basel Core Principles for Effective Banking Supervision. United States.

- International Monetary Fund "IMF". (2024). Revised Basel Core Principles for Effective Banking Supervision. PPEA2024037.pdf

- Mahmood, O., Kareem, A. (2023). The Impact of Supervisory Control of Central Banks in Stimulating Bank Credit for The Private Commercial Banking Sector, Migration Letters, Volume: 20, No: S5(2023).

- Moenjak, Thammarak. (2014). Central Banking: theory nad practice in sustaining monetary and financial stability. Willey Finance series, Willy.

- Mugo, W . (2018). Preventing Failure of Commercial Banks in Kenya: An Analysis of the

Supervisory Role of the Central Bank, University of University of Nairobi.
- Reddy, K. S., & Babu, S. (2021). "Asset Quality of Commercial Banks in India: An Empirical Analysis". IUP Journal of Applied Economics, 20(2).
- Salih, J.I. (2023). "Testing the effect of financial soundness indicators of banks in bank safety". Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 27(S1).
- Sembiring, H. (2020). "Analysis Of Liquidity, Solvency, And Profitability Ratios To Assess The Company Financial Performance Of Pt. Indofood Cbp Sukses Makmur, Tbk. Jurakunman", Jurnal Akuntansi Dan Manajemen, 13(2).
- Seyedi, S.A., & Abdoli, M.R. (2019). "Modeling and rating financial soundness indicators of commercial banks using confirmatory factor analysis and TOPSIS method". Iranian Journal of Finance, 3(3).
- Sugiyarto, G. (2015). "Financial Soundness Indicators for Financial Sector Stability in Viet Nam".
- Sunaryo, D. (2020). "The Effect of Capital Adequacy Ratio on Return on Assets with Problem Credit Ratio Moderation". Ilomata International Journal of Tax and Accounting, 1(3).
- Tingen, L., Huan, F., Yanting, Z. (2021). Central bank's supervision on commercial banks' credit business an exploratory post-epidemic-based research, E3S Web of Conferences 235, 03064 (2021), Guangzhou College of Technology and Business, Foshan, Chinese.
- World Bank Institute. (1990). Bank supervision: Principles and Practices. Andrew Sheng